

الفصل الأول

النشأة والمناهج الدراسية

- مراحل انشاء المدرسة - استقدام الخبير السويسرى ادوارد دور.
- فصل الادارة عن الالسن - فيكتور فيدال ناظرا للمدرسة.
- منهج الدراسة بالمدرسة والتعديلات التى طرأت عليه - بعثات المدرسة إلى فرنسا.
- تنظيمات الميسوتستو - الصراع بين الفرنسية والانجليزية.
- الاستاذ جرانمولان ومضايقات دتلوب له.
- الميسو لانبير وتعاطفه مع القضية المصرية و'جبارد على الاستقانة.
- نظارة الميسر هل الانجليزية للمدرسة والتغيرات التى احدثها.
- قيام الحرب العالمية الاولى ومحاولات تمصير المدرسة.
- انضمام المدرسة إلى الجامعة الوليدة.

الفصل الأول

"النشأة والمناهج الدراسية"

لم تنشأ مدرسة الحقوق دفعة واحدة بل مر إنشائها بثلاث مراحل وكان إنشائها تعديلاً لتنظم مدارس أخرى سبقتها إلى الوجود، فعندما أراد الخديو اسماعيل إصلاح القضاء في مصر للحد من سيطرة الأجانب عليه فكر في إنشاء مؤسسة علمية لاعداد الشبان القضائية المدربة التي يمكن الاعتماد عليها. ولهذا السبب انشأ الخديوى اسماعيل مدرسة الادارة والألسن في عام ١٨٦٨^(١) التي عرفت في المصادر الفرنسية في ذلك الوقت باسم مدرسة الحقوق Ecole De Droit وقد شملت الدراسة بها ناحيتين: أولاهما دراسة اللغات الشرقية والغربية، والثانية دراسة القانون.^(٢)

ورغبة من الخديو اسماعيل في تطوير التعليم وتوسيع نطاقه على النمط الأوربي استقدم لهذه الغاية الخبير السويسرى " إدوارد دور " Edward Dor وعينه مفتشاً عاماً للمدارس في ٢٩ مارس ١٨٧٣. وقد اقترح ذلك الخبير بعض التعديلات فى المدارس الموجودة، ومنها اقتراحه بتحويل مدرسة الادارة إلى مدرسة حقوق^(٣) وإنشاء ثلاثة كراسى فى القانون.^(٤) ونتيجة لذلك تم فصل قسم الادارة عن الألسن فى ديسمبر ١٨٨٢، وتخبر اسمه بما يتناسب مع العلوم التى تدرس به، فسمى مدرسة الحقوق اعتباراً من يونيو ١٨٨٦^(٥).

(١) عين رفاعة الطهطاوى ناظراً لقلم الترجمة فى هذه المدرسة، وبدأ مع تلاميذه فى ترجمة القانون الفرنسى Code Napoleon. انظر جمال الشبال: التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٥٨ ص ٦٦.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ج٢، عصر اسماعيل والسنوات المتصلة به فى حكم توفيق، القاهرة، مطبعة النصر، ص ٥٤٦.

(٣) للتفاصيل انظر: محمد شفيق غربال: خبير سويسرى فى خدمة التعليم فى عهد اسماعيل مقال بمجلة التربية الحديثة فى ابريل ١٩٣٧.

(٤) عزت عبد الكريم: المرجع السابق ج٣، ص ٢٤٢. والجدير بالذكر ان أول محاولة لدراسة القانون فى مصر يرجع عهدها إلى عصر محمد على حيث أوفد إلى باريس فى عام ١٨٢٨ بعثة من الطلاب لهذا الغرض. وبعد أن عادت هذه البعثة إلى مصر فى عام ١٨٣١ كانوا أول نواة لرجال الحقوق فى مصر.

(٥) فيليب بن يوسف جلال. قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الثانى، المطبعة البخارية ١٨٩١، ص ٤٣١.

وقد كلف الخديو اسماعيل القانوني الفرنسي الشهير المسيوفيكتور فيدال Victor Vidal^(١) بتأسيس هذه المدرسة وتنظيمها وبقي يتولى نظارتها مدة أربعة وعشرين عاما^(٢) قام خلالها بتحمل أعباء تدريس مادة القانون الروماني ومقارنتها بالقانون الفرنسي وغيره من القوانين^(٣)، واستطاع بسعة مداركه في العلوم القانونية والإدارية أن يحوز ثقة الاساتذة والطلاب.

وقد وضع فيدال للمدرسة لائحة قسمت بمقتضاها إلى قسمين: ابتدائي وعال. أما القسم الابتدائي فكان يشمل السنتين الأولى والثانية والغرض منه تخريج المترجمين والمحضرين وكتاب المحاكم والنيابة، وكذلك لأقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح. ويشمل التعليم به اللغتين العربية والفرنسية والترجمة والتاريخ والجغرافيا والخط العربي والفرنكي ومسك الدفاتر وترتيب المحاكم، ومبادئ المرافعات العملية، والإجراءات القضائية^(٤) أما القسم العالي فمدته ثلاث سنوات دراسية. والغرض منه اعداد الطلاب للوظائف التي تستدعي معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم أو النظارات وغيرها مش وظائف أعضاء النيابة، ورؤساء أقلام الكتاب، وتخريج رجال حقوقيين تكون فيهم الكفاءة للجلوس على منصات القضاء^(٥)، ويشمل التعليم به مواد الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) والقانون المدني، وقوانين المرافعات والتجارة والعقوبات، والقانون الروماني والترجمة والتحرير والانشاء والتاريخ واللغتين الفرنسية والإنجليزية^(٦)

وفي ٢٠ يوليو ١٨٨٦ صدر قرار من نظارة المعارف باعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية لنناجحين في امتحانات هذه المدرسة، وأن تنشر أسماء الناجحين في الجريدة الرسمية. كما صدر أمر عال في التاسع من اغسطس في تلك السنة يعطى لناظر الحقاينة الحق في أن يدرج بالأقلام النيابة العمومية من ينتخبه من الاشخاص المعينين في المحاكم الأهلية بناء

(١) عالم فرنسي تم اختياره في بداية الامر لتدريس العلوم الرياضية، والكيمياء، والفيزياء في مدرسة انجال اسماعيل باشا في المنيل ثم عين بعد ذلك ناظرا للمدرسة بناء على اقتراح علي مبارك. وقد انعم عليه الخديو اسماعيل بلقب البكوية وبالنيشان المجدي ثم بلقب الباشوية.

- انظر جورج يانج: تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، طرابلس، دار الفرجاني، دت. ص ٣٩٦، وأيضا فيليب جلاد: المصدر السابق، المجلد الثاني في الجزء الثالث ص ٨٠٦.

(٢) من اكتوبر ١٨٦٨ إلى اغسطس ١٨٩١.

(٣) Donald Reid: Lawyers and Politics in the Arab World 1880-1960, P. 18.

(٤) قرار نظارة المعارف العمومية الصادر في ١٣ يوليو ١٨٨٦ بشأن القانون الاساسي لمدرسة الحقوق. انظر قاموس الإدارة والقضاء ج٢، ص ٤٣١.

(٥) الياس الأيوبي: تاريخ مصر في عصر الخديو اسماعيل، المجلد الأول، القاهرة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ١٩٤.

(٦) دار الوثائق، ديوان المدارس، دفاتر مدارس عربي دفتر ٤٦٦، وقاموس الإدارة والقضاء، ج٢، ص ٤٣١.

على شهادة مدرسة الحقوق^(١) وفي العام الدراسي ١٨٨٨ - ١٨٨٩ عدل منهج الدراسة، وأضيفت مادة القانون الإداري إلى العلوم القانونية التي تدرس بالمدرسة^(٢) وقد بدأت هذه المدرسة في أنوارها الأولى متواضعة كشأن كل وليد ناشئ، فالتحق بها ثمانية عشر طالبا اختارهم فيدال بنفسه ثم أصيف إليهم تلميذان من فرقة الأتجال فاصبحوا عشرين تلميذا^(٣) وخصص لهم في بداية الأمر مكان في العباسية ثم نقلوا بعد ذلك مع المدارس الأخرى إلى جناح بسراى درب الجماميز.

ولما كانت الدراسة في هذه المدرسة باللغة الفرنسية فقد توافد على باريس بعض الطلاب المصريين في ابناء الأثرياء لدراسة القانون هناك على نفقتهم الخاصة، وقد برز من هؤلاء حامد البقلي، وأحمد صدقي، وعبد العزيز كحيل، وعبد الله فكرى، وحسين رشدى، كما أرسلت المدرسة بعض طلابها المتفوقين في بعثات إلى فرنسا للدراسة مثل:

١٨٦٨ بعثة

لم يتم اختيار افراد هذه البعثة من طلبة المدرسة بل أن ما حدث هو انه بعد ان انتهت الحكومة المصرية من المشاركة في معرض باريس^(٤) أصدر الخديو اسماعيل قرارا ببقاء المشرفين على المعرض ليدرسوا الحقوق رغبة منه في اعداد الكوادر اللازمة لتحقيق مشروعه في اصلاح القضاء في مصر والحد من سيطرة الأجانب عليه وكان اعضاء هذه البعثة اربعة ضم إليهم عضو خامس وهم احمد كاسى بك، وحسين فخرى بك، من موظفى ديوان الخارجية وميخائيل افندى كحيل، باشكاتب مجلس تجارة مصر سابقا، واحمد امين بك الموظف بالحكومة، وعبد الله افندى صادق^(٥)

١٨٧٠ بعثة

وقد تكونت من الطلاب المتفوقين بالمدرسة وهم جرجس قدسى وابراهيم صدقى، وأحمد بليغ.

(١) امين سامى: التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥، القاهرة، مطبعة المعارف ١٩١٧، ص ٥١-٥٢.

(٢) كلية الحقوق: الكتاب المنوى لتاريخ الكلية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٣) تزايد عدد طلاب هذه المدرسة بعد ذلك ببطء، ففي العشر سنوات التي تلت افتتاح المدرسة وصل عدد الطلاب إلى ٣٥ طالبا، عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ج٣، ص ٢٤٠.

(٤) شاركت مصر في هذا المعرض بمجموعة من الآثار الفرعونية وغيرها، وقد اشرف على الجناح المصرى هناك المسيو ماريت مدير المتحف المصرى وقتذاك.

- للتفاصيل انظر، الياس الالوي: تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل المجلد الأول، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ٣٩٣-٣٩٧.

(٥) عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ج ٢، ص ٧١٧-٧١٨.

بعد أن أعادت الحكومة طلاب البعثة الأولى، ولم يبق من أفراد البعثة الثانية سوى الطالب إبراهيم صدقي انضم إليه أربعة من طلاب المدرسة^(١) وهم داود حلمي، وحسين واصف، ومحمد منيب، ولطفى كامل ثم أضافت إليهم إبراهيم بك فؤاد، وصالح بك ثابت، وخليل بك ثابت. واستمرت بعثات المدرسة إلى فرنسا تتوالى في عصر اسماعيل حتى بلغ عدد أفرادها ٤١ مبعوثاً.

وفي عصر الاحتلال البريطاني على مصر قلصت سلطات الاحتلال إرسال طلاب المدرسة إلى الخارج ثم توقفت البعثات تماماً في عام ١٨٨٨^(٢). وكرد فعل وطني على ذلك قام أهالي الطلاب من الأعيان وكبار الموظفين بإرسال ابنائهم للدراسة في فرنسا على نفقتهم الخاصة. واستمر الحال على ذلك الوضع حتى تولى سعد زغلول نظارة المعارف، وبدأت الحكومة تعيد النظر في شأن البعثات وإن كان قد اقتصر إرسالها على إنجلترا. ونظراً لنقص أعداد أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة فقد كانت المدرسة تحتفظ بأكفأ الطلاب الذين اتموا الدراسة بها، وتمنحهم لقب معيد بمرتب ٤٠٠ قرش.^(٣)

وظلت المدرسة تخرج في كل عام عدداً من الطلاب استطاعوا بحسن استعدادهم أن يترقوا في الوظائف القضائية^(٤) وأن يؤديوا من خلالها خدمات جليلة للإدارة والقضاء في مصر لدرجة أصبحت معها هذه المدرسة ركناً من أركان النهضة القانونية، انسياسية والاجتماعية في مصر.^(٥)

وبعد أن خلف المسيو "M. Testout" المسيو "فيدل" في رئاسة المدرسة في ديسمبر ١٨٩١ أدخل العديد من المتغيرات في نظامها ورتب التعليم فيها ترتيباً جديداً فالغى منها القسم الابتدائي وأصبحت مدرسة الحقوق مدرسة مالية فقط يشترط في من يرغب الالتحاق بها من الطلاب أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية، وأن يجتاز امتحان القبول، وجعلت مدة الدراسة بالمدرسة أربع سنوات بدلاً من خمس، وحذف من منهج الدراسة كثيراً من المواد غير القانونية فلم يبق منها غير اللغتين العربية والفرنسية والترجمة والمحاسبة ومسك الدفاتر^(٦)

(١) دار الوثائق: مدارس عربي دفتر ٤٤٧، ص ٩٦ تحت عنوان "إلى إدارة المدارس الملكية".

(٢) يقول ارتين: القول الثام في التعليم العام - ترجمة على بهجت - القاهرة، مطبعة بولاق، ١٨٩٤، ص ١٠٥.

(٣) نفسه، ص ٢٤٢.

(٤) يعقوب ارتين: المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٥) عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٥٥١.

(٦) فيليب جلاذ: قاموس الإدارة والقضاء ١٨٩٠ - ١٨٩٤، الاسكندرية، المطبعة التجارية، ١٨٩٥، ص ٥٢٩.

وزيدت مواد الدراسة القانونية كما أضيف منذ عام ١٨٩٩ القانون الدولي الخاص والاقتصاد السياسى والتاريخ الاقتصادى^(١)

والى جانب ذلك فقد عمل "تستو" على ان يغرس فى أذهان الطلاب أهمية تنقيف أذهانهم، وتوسيع قرائحهم بدلا من الاقتصاد على تنمية الذاكرة، واستطاع بذلك ان يكون جيلا من الحقوقيين تميز من بينهم رجال قانون لهم سمعتهم العالية.^(٢)

وفى عهده وضعت المدرسة نظاما للمنج المجانية، فاجازت منح المجانية لنسبة من الطلبة لا تتجاوز ١٠٪ بشرط أن يقدموا "مكتوبا من أهليهم لناظر المدرسة بطلب اعفانهم من دفعها، ويرفق بهذا المكتوب جميع الاوراق والمستندات المؤيدة حقيقة فقر العئلة"^(٣) كما اجازت اعطاء بعض الطلبة شديدى الفقر اعانات بواقع جنيهين فى الشهر^(٤).

وفى عهده انشئت مكتبة للمدرسة فى عام ١٨٩٣ وقد جمعت عددا كبيرا من المصادر والمؤلفات القانونية، وفى عهده اصبح خريجو المدرسة يحصلون على دبلوم اللسانس فى الحقوق بعد ان كانوا يمنحون شهادة اتمام الدراسة^(٥) يضاف إلى ذلك انه انشئ بالمدرسة قسم لتخريج ضباط الشرطة، وكانت الدراسة فيه مقصورة على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات^(٦) كما تم انشاء قسم لىلى لتمكين الطلاب الذين تعوقهم اعمالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على اللسانس. وفى عهده ايضا تمت معادلة الدبلومات القضائية الأجنبية بدبلوم الحقوق الذى تمنحه المدرسة، واشترط على الراغب. فى ذلك التقدّم لامتحان تحريرى وشفوى فى مواد الشريعة الاسلامية، وقانون المرافعات الاصلى، وقانون العقوبات، والقضاء الادارى المصرى. ومن يستطع اجتياز هذا الامتحان تعطى له شهادة معادلة تتيح له العمل فى الوظائف الاميرية^(٧) وظلت الدراسة فى مدرسة الحقوق تحتل الصبغة الفرنسية البحتة، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هى محل دراسة الطلبة يكملها لهم الاساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية. ورغبة من الانجليز فى اضعاف تأثير فرنسا السياسى على الطبقة المتعلمة فى مصر خاصة وأن المثقفين المصريين

(١) الكتاب الذبى تتحاكم الاهلية، ج١، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٩٣٧، ص ٤١٥.

(٢) عهدى: مذكرات عباس حلمى الثانى خديو مصر الاخير ١٨٩٢ - ١٩١٤، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ١٤٤.

(٣) جلد: المصدر السابق، ص ٥٢٨.

(٤) نفسه: (وانجيز بالذکر انه نظرا لشدة اقبال الطلاب على المدرسة قامت نظارة المعارف بالغاء المجانية والاعانة من المدرسة، واجبر جميع الطلبة على دفع الرسوم المقررة وقدرها خمسة عشر جنيها. انظر:

Dunlop: Note on the Progress 1906, P. 4.

(٥) يعقوب ارئين: المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٦) كلية الحقوق: المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٧) نظارة المعارف العمومية: لائحة امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية قرار وزارى بتاريخ ٨ يوليو ١٨٩٧ (بشأن امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية).

كانوا يعتبرون اللغة الفرنسية وسيلتهم الأولى في الاتصال بالحضارة الأوروبية^(١) فقد عملوا على احلال الثقافة واللغة الانجليزية محل الفرنسية ومن اجل ذلك رأت الادارة الانجليزية في عام ١٨٩٩ انشاء قسم تدرس فيه الحقوق بالانجليزية ليكون منافسا للقسم الفرنسي وذلك تحت ستر فتح الباب لمن يرغب من الطلاب الذين درسوا اللغة الانجليزية في التعليم الثانوى أن يدرسوا الحقوق^(٢) وقد خصص لهذا القسم مبلغ فى الميزانية كما فرض على طلاب القسم الفرنسى تعلم اللغة الانجليزية ايضا. وظل هذا القسم ينمو منذ ذلك الوقت ويزداد عدد طلابه بينما كان عدد الطلاب فى القسم الفرنسى يتناقص عاما بعد عام والدليل على ذلك ان عدد طلاب القسم الانجيزى فى عام ١٨٩٩ كان لايتجاوز ١٧ طالبا لايمثلون سوى ١٨٪ من طلبة المدرسة ارتفع عددهم فى عام ١٩٠٣ إلى ٦٤ طالبا بنسبة ٣٤٪^(٣).

واستمرت الأمور على ذلك حتى اصبحت لغة الدراسة بالمدرسة هى الانجليزية وتم الغاء السنة الأولى بالقسم الفرنسى تماما فى عام ١٩١٥ واعتب ذلك الغاء السنين الاخرى تدريجيا فى الأعوام التالية.

وقد برر المستشار القضائى الانجيزى (ملكولم ماكليريث) ذلك فى تقريره عن سنة ١٨٩٩ فاوضح اهمية تعديل نظام التعليم بالمدرسة حتى يتمكن التلاميذ ان يدرسوا الحقوق باللغة التى يريدونها وحتى لايقلق الباب امام الشبان المصريين الذين درسوا العلوم فى المدارس باللغة الانجليزية فقط، وادعى ان اشروع القانونة بالفرنسية لاتعود بكثير من فائدة عن طلبة الحقوق امصريين خاصة وأن التجارب اثبتت مواضع انقص والقصور فيها مما أدى إلى تباعد القوانين المصرية عنها عاما بعد عام.

وعلى الرغم من وجهه بعض مبررات المستشار القضائى فانه يصعب تجاهل ان هدف انجلترا الأول من هذا التعديل كان اتخاذ سبيل للتوفيق الثقافى الفرنسى فى مصر، وزحزحته من مركز الصدارة فى اوساط المثقفين المصريين خشية من ميلهم تجاه فرنسا، ورغبة فى كسر حدة

(١) كان اللغة الفرنسية معروفة فى اوساط الطبقتين العليا والوسطى كما كانت تحتل مكان الصدارة فى برامج تعليم فى مصر. لذلك كانت انجلترا تخشى ما ينتج عن ذلك من ميل المصريين تجاه فرنسا التى كانت تقاوم مركزها فى مصر، انظر: Lloyd, Lord. Egypt Since Cromer, Vol. I, London 1933. P. 166.

(٢) مذكرات سعد زغلول: تحقيق عبد العظيم رمضان، ج٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٢٢٤ وانظر ايضا: محمد ابو الاسعاد: سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ١٧٩-١٩٠.

(٣) أبو الاسعاد: المرجع السابق، ص ١٩٠، وقد اكد ذلك جورست فى تقريره عن عام ١٩٠٨ فنذكر ان عدد طلاب القسم الفرنسى ظل يتناقص لدرجة ان عدد الطلاب الذين قبلوا فيه عام ١٩٠٨ لم يزد عن ١١ طالبا بينما قبل فى القسم الانجيزى ٧١ طالبا وان القسم الانجيزى ازداد عدد طلابه من ٢٢١ إلى ٢٤٠. - انظر تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ القسم الأول مرفوع من السرايدون جورست إلى السرايدورد جراى ، القاهرة فى ٢٧ مارس ١٩٠٨ ، ص ٨١.

معادة المصريين لهم وإلى جانب ذلك فقد شجعت سلطات الاحتلال على تغيير مناهج الدراسة بما يتماشى مع أغراضها الاستعمارية وذلك عن طريق تقرير كتب جديدة يكتبها اساتذة انجليز^(١) ككتاب "قانون الامتيازات الأجنبية في الديار المصرية" للمستتر سكوت الذى كان مستشارا للحقانية: Scoot: Law Affecting Foreigners in Egypt ولما كان من شأن بعض فصول هذا الكتاب المساس بالدين والنيل من الوطنية المصرية، وجرح خواطر الوطنيين^(٢)، وإثارة الخلاف والفرقة بين أبناء الأمة فقد اعترض المصريون عليه. واضطرت اللجنة العلمية الادارية إلى حذفه من قائمة الكتب التى تدرس بمدرسة الحقوق ولم يعترض على ذلك سوى المستر "بويد كريبتز" مفتش أول المعارف الانجليزى.^(٣)

كما شجعت سلطات الاحتلال على احلال اساتذة انجليز بدلا من الفرنسيين فى المدرسة حتى يمكنهم السيطرة على السياسة التعليمية بها وتوجيهها بما لا يتعارض مع السياسة البريطانية، فعينت اساتذة من الانجليز بمرتبات أعلى من نظرائهم الفرنسيين^(٤) تشجيعا لهم، وللإمراع فى نجلة المدرسة^(٥) كانت تتدخل مباشرة لدى الحكومة والخيوط لتعيين هؤلاء الانجليز فقد كتب اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر إلى نوبارباشا رئيس النظار فى اغسطس ١٨٩٤ يطلب منه تعيين ناظر انجليزى للمدرسة بدلا من ناظرها الفرنسى^(٦) ولعل ذلك أقوى دليل على اهتمام الانجليز بتقليص نفوذ فرنسا الثقافى بالمدرسة، واحلال الثقافة الانجليزية مكان الثقافة الفرنسية. ومع ذلك فقد ظل "لا تاذ" "تسو" على رأس ادارة المدرسة حتى مارس ١٩٠٢ وخلفه الاستاذ "جرانمولان" M. Grandmoulin والذى استمر فى إدارة المدرسة حتى سبتمبر ١٩٠٦، وتعرض خلالها للعديد من مضايقات ودجلاس دتلوب مستشار المعارف الانجليزى^(٧) الذى حاول

(١) جرميس سلامة: اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، القاهرة، الانجلى المصرية ١٩٦٦، ص ٩-١٠.

(٢) مذكرات سعد زغول، ج٣، ١٩٩٠، ص ١٣٣٢.

(٣) وافق كارينتر على ما ورد فى محضر اجتماع اللجنة عدا ما جاء بالفقرة الثانية فى المادة الاولى وهى التى تختص بغلاء تدريس هذا الكتاب: انظر: متحف التعليم: محاضر اللجنة الادارية - مخطوط - جلسة الاربعاء ٨ ديسمبر ١٩٠٨.

(٤) متحف التعليم: محاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى، جلسة ٢٨ مايو ١٩٠٥ علما بأن الفرنسيين كانوا يصرون على ان كل منصب يشغله فرنسى إذا خلا لابد وان يشغله فرنسى آخر ولكن الانجليز تجاهلوا ذلك.

(٥) استمرت حدة المناقشة بين الغتين الفرنسية والانجليزية فى مدرسة الحقوق حتى اتمام الاتفاق السوى فى عام ١٩٠٤: Chirol, V: The Egyptain Problem P. 228

(٦) احمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن ج٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ١٦٦.

(٧) عمل مفتشا عاما بنظارة المعارف فى ٦ فبراير ١٨٩٠ وحتى عام ١٨٩٧ حيث عين سكرتيرا عاما للمعارف، وفى عام ١٩٠٦ رقى مستشارا للنظارة وكثيرا ما كان مجلس النظار يكلفه بمهام وكيل النظار، وفى عام ١٩٠٧ عين سكرتيرا لمجلس المعارف الأعلى منذ ذلك الوقت بدأ فى تنفيذ سياسة الاحتلال التعليمية فى مصر وفى نجلة شئون التعليم بها، وكان صاحب الكلمة العليا فى ادارة امور نظارة المعارف، لتفاصيل انظر اسيل فهمى شؤنة: سعد زغول، ناظر المعارف، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٧، ص ٨٥-٨٦.

ان يسلب منه سلطته، كما حاول ان يستثير عواطف الطلاب ضده بوضعه في مواقف حرجه امامهم مما أدى إلى احتجاجات طلابه عليه.^(١)

وقد خلف الاستاذ " جرانمولان " في هذا المنصب المسيو " ادوارد لامبير Lambert " وكان متعاطفا مع القضية المصرية، ومؤيدا لمواقف مصطفى كامل الوطنية، ومشجعا لطلاب المدرسة على مقاومة الاحتلال الجاثم على صدر وطنهم.

وخلال فترة نظارة لامبير للمدرسة قام ببذل جهود واضحة في سبيل رفع مستوى اساتذة المدرسة العلمي عن طريق تخصيصهم لتدريس فرع واحد من العلوم او بتقيل عدد الدروس التي يكلفون بها او اثارة روح المنافسة بينهم وترقية النجباء منهم. ونتيجة لتدخل المستشار الانجليزى " دنلوب " المستمر في شئون المدرسة عبر له "لامبير" عن استيائه مما دفع " دنلوب " إلى تضيق الخناق عليه، والعمل على احراجه ومضايقته امام طلابه، وامام اساتذة المدرسة، وإلى معاملته بغلظة وفضاظة لدرجة انه الغى اجازته بعد الترخيص بها، وامره بالبقاء فى المدرسة إلى ان تصدر له أوامر أخرى.^(٢) مما اضطر "لامبير" فى نهاية الامر إلى تقديم استقالته فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٠٧ رافضا ان يكون آلة صماء لسياسة غير قديمة، ومكدره لصفاء العلاقات فى ادارة المدرسة.^(٣)

وقد سافر "لامبير" إلى بلاده ومعه مشاعر طلابه، وعمل فى كلية "ليون" بعد ان اعطى للمصريين مظاهر تقديره العاطفى ومحاسن دروسه المميزة^(٤)

وعلى الرغم من ان سرية استرق كانت احدى الخلايا النشطة للثقافة الفرديّة فى مصر حيث كانت تدرس القوانين الفرنسية^(٥) وكانت الادارة والاساتذة من الفرنسيين فقد خلف

(١) عهدى: مذكرات الخديو عباس الثانى، ص ١٤٦.

(٢) عباس محمود العقاد: سعد زغول سيرة وتحية، القاهرة، مطبعة حجازى ، ١٩٣٦، ص ١١٦.

(٣) Reid: Op. cit P. 19

(٤) عهدى: مذكرات عباس الثانى والجنير بالذكر ان المسيو "لامبير" كتب مقالا فى جريدة الطان الباريسية فضح فيها تصرفات دنلوب، ومحاولاته ان يجعل منه شريكا فى الدساتين التى كان يدبرها ضد سعد زغول ناظر المعارف للتفاصيل انظر جرجس سلامة: اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى، ص ٣٨٣.

(٥) اعترف جورست فى تقريره بصعوبة تعلم القانون الفرنسى بلغة اخرى انظر التقرير سابق ذكره، ص ٨١ وإلى جانب ذلك فقد كانت اللغة الفرنسية معروفة فى الاوساط العالية والطبقة الوسطى.

المسيو "لامبير" في ادارة المدرسة المستر "هيل Hill" الانجليزى الذى كان حديث عهد بالحصول على ليسانس الحقوق فقط، وهى الشهادة التى يحملها كل طالب يتخرج من المدرسة فكانت هذه أول مرة يتقلد فيها انجليزى ادارة المدرسة^(١) التى تنتظم فيها الدراسة على اصول القوانين الفرنسية مما اثار هياج الطلبة، واعتراض جريدة اللواء على ذلك ايما عديده خاصة وان ناظر المدرسة الجديد كان لايعرف الكثير عن القانون المعمول به فى مصر، والذى كان يساير القانون الفرنسى فى الكثير من نصوصه.^(٢)

وعلى الرغم من كل ذلك فقد استمر "هيل" فى منصبه مما ادى إلى احداث ضربة مؤلمة لنظام التعليم فى المدرسة، وتحديدا كبيرا للتدفة الفرنسية. وخلال ذلك استبدل "هيل" اساتذة المدرسة الاكفاء من الفرنسيين بشباب من الانحيز كان يعيرون بمجرد تخرجهم من الكلية الانجليزية فيقدمون إلى مصر مما حمل تأثيرهم فى الطلاب ضعيفا وحصيلتهم القانونية ضئيلة الامر الذى ادى إلى استخفاف الطلاب بهم وتذمرهم منهم وقد اوضح سعد زغلول ذلك فى مذكراته فذكر ان السيد "الدون جورست"^(٣) سألته عن مدى تأثير اساتذة مدرسة الحقوق على طلابها فقال انه لا تأثير لهم فقيم لضعف اغلب اساتذة المدرسة من الانجليز "ولاملاء عقول التلامذة بعدم كفاءتهم"^(٤) مما افقد التعليم بالمدرسة حيويته وجعل اركانه مشيدة على اسس غير ملائمة لتطلعات المصريين، وحاجات المؤسسات والمجالس القضائية^(٥)

وخلال تولى المستر "هيل" نظارة مدرسة الحقوق أصدرت نظارة المعارف قانونا جديدا للمدرسة^(٦) تحدد بمقتضاه شروط قبول الطلاب بضرورة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية من القسم الادبى على ان تحدد الوزارة فى كل عام اعداد الطلبة اللازم قبولهم، ويكرر قبولهم على حسب ترتيبهم فى آخر امتحان لشهادة الدراسة الثانوية^(٧) وتحدد مدة الدراسة فى المدرسة

(١) تيودور روزشتين: تاريخ المسألة المصرية - ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران - القاهرة، ١٩٢٣، ص ٢٩٨.

(٢) دافع حسين رشدى، عضو مجلس المعارف الاعلى عن ضرورة استمرار اللغة الفرنسية للتدريس بمدرسة الحقوق بقوله " ان اللبنيات القضائية لقوانيننا تقتصر فى مؤلفات باللغة الفرنسية".

- انظر مجلس المعارف الاعلى ج٢، جلسة ١٩٠٩/٤/٢٨، ص ١٣ ومن المعروف ان القضاء الانجلوسكسونى يختلف اشد الاختلاف عن النظم القانونية اللاتينية التى يعتبر القانون الفرنسى اهم نموذج لها.

(٣) المعتمد البريطانى فى مصر.

(٤) مذكرات سعد زغلول ج٢، ص ٧١٥.

(٥) اسماعيل سرهنگ: حقائق الاخبار عن دول البحار، ج٢، القاهرة، المطبعة الاميرية ببولاق، ١٨٩٦، ص ٤٤٢.

(٦) ظلت هذه المدرسة تابعة لنظارة المعارف حتى عام ١٩١٢ ثم انفقت بنظارة الحقانية وظلت ملحقة بها حتى عام ١٩٢٣ عندما اعيدت إلى نظارة المعارف.

(٧) انظر قانون مدرسة الحقوق الخديوية الصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨، ص ٩.

بأربع سنوات يقوم خلالها بدراسة مواد الشريعة الإسلامية، ونظام الحكومة والادارة والقضاء، ومقدمة عمومية لدراسة القوانين، والقانون الروماني، والاقتصاد السياسي، والتاريخ الاقتصادي، والقانون الادارى والمالى، والقانون المدنى، والمرافعات المدنية والتجارية، والقانون الجنائى، والقانون التجارى، والقانون الدولى الخاص ومبادئ عمومية للقانون الدولى العام، وتدريبات عملية فى قضايا او مسائل قانونية يجوز خلالها ارسال بعض الطلاب المتقدمين فى دراستهم لحضور جلسات المحاكم، وكتابة تقارير عن الجلسات يصحبها المدرسون لهم كالموضوعات الانشائية^(١) اما عن امتحانات الطلاب فتقرر ان يكون على مرتين الاولى فى النصف الاول من يناير وتكون تحريرية وشفوية فى جميع المواد ومن لم يحضرها لايقل دخوله امتحان آخر العام، والثانية تعد فى نهاية العام. وبعد امتحان السنة الرابعة يعطى للتفصيلين فى الامتحان شهادة التليسانس المصرية فى القوانين التى تخول لصاحبها الحق فى تولي الوظائف القضائية والادارية^(٢) وتم وضع لائحة لمكتبة المدرسة تم بها تنظيم محتويات المكتبة، ومسئولية امين المكتبة، وترتيب الكتب وتسجيلها، وقاعات الاطلاع، ومدة الاعارة، ولجان الجرد....الخ.^(٣)

وقد ظل المستر "هيل" على رأس مدرسة الحقوق حتى عام ١٩١٣ ثم حل محله المستر "شلدن آموس"^(٤) الذى اخذ فى اعادة النظر فى المواد التى تدرس للطلاب بغرض زيادة التدريب العملى فى القوانين حتى يستطيع الخريجون القيام باعمال المحاماة والقضاء^(٥). ثم ادخل فى نظام التدريس راسالييه اصلاحات كثيرة وروحا جديدة.^(٦)

واسمى الحال على هذا السؤال حتى قامت الحرب العالمية الاولى فغادر معظم اساتذة المدرسة الانجليز البلاد للمشاركة فى المجهود الحربى لبلادهم مما اتاح للمدرسين المصريين مهمة تدريس اللغة العربية. رسة باللغة العربية وساعد على تعريب التعليم، واحلال اللغة العربية محل الانجليزية كلفة للدراسة. وقد خلف المستر "ايمرس" فى ادارة المدرسة المستر "فرديريك باكر" ابتداء من ٢٨ سبتمبر ١٩١٥ وخلال ذلك تولى مناصب التدريس بالمدرسة من المصريين الدكتور عبد الحميد بدوى، وعبد الحميد او هب وبهى الدين بركات وحسن نشأت ومحمد كامل

(١) نفسه، ص ١١-١٣.

(٢) نفسه، ص ١٤-١٥.

(٣) نظارة المعارف العمومية: لائحة مكتبة مدرسة الحقوق الخديوية الصادر عليها قرار النظارة فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨.

(٤) كان مستشارا بمحكمة الاستئناف الاهلية.

(٥) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر ١٩١٣ مرفوع من الفيكونت كشتنر إلى السير ادوارد

جراى - ترجمة المقطم، القاهرة، ١٩١٤، ص ١١٠.

(٦) انظر الكتاب الذهبى، ص ٤٢٢.

مرسى. وقد قام هؤلاء الاساتذة وغيرهم بالتدريس باللغتين العربية والعربية. ومنذ ذلك الحين زاد النفوذ المصري حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس في كثير من مواد الدراسة.

وفي السنوات التالية للحرب عين للتدريس بالمدرسة كثير من رجال القانون المصريين خبروا من مناصب القضاء والمحاماة او من وظائف حكومية اخرى تولى مناصب التدريس ومن هؤلاء نذكر الاساتذة احمد امين، ومكرم عبيد، وعلى زكى انصارى ومصطفى الصاوي، وعبد الفتاح السيد، وعبد الرحمن فكرى، ومحمد صادق فهمى، وعبد السلام ذهني. كما اوفدت المدرسة في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ بعثتين من اوائل خريجها إلى اوروبا لتتخصص في العلوم القانونية ليتولوا مناصب التدريس عند عودتهم.

وقد بذل هؤلاء الاساتذة جهودهم في اخراج المؤلفات القانونية ذات الصبغة المصرية النجدة مما ساعد على تمصير دراسة القانون بالمدرسة^(١) وكان من جراء ذلك ان كثرت المؤلفات القانونية في كل فروع القانون الخاص والعام وكذلك في فروع الدراسة الاقتصادية. وعلى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ عندما كان على ماهر ناظرًا للمدرسة مدير قرار من احمد زكى ابو السعود وزير المعارف هذا نصه:

"بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئياً على اقتراح وزارة المعارف انشاء جامعة اميرية. وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٠ مارس ١٩١٧ بتشكيل لجنة لاعادة مشروع نظام الجامعة وبعد الاطلاع على التقرير الذي قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢١، ونظرا لضرورة المبادرة بانشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة، تشكل لجنة لوضع نظام للدراسة متوسطة لاقسام الجامعة الاربعة وهي الآداب والعلوم والطب والحقوق".

وفي ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بانشاء الجامعة المصرية، وادماج مدرسة الحقوق بها على ان تعتبر كلية جامعية واسند ادارتها إلى الميسر "ليون ديجي"^(٢) صاحب المكانة العلمية المرموقة والذي خدم نظارة المعارف المصرية اكثر من ثلث قرن^(٣) وكان من نتيجة ذلك بروز دور الدراسات القانونية والفقهية في مصر. واهداد الوطن بالرجال الذين يصنعون له سلطاته الثلاث.

وبعد رحيل الاساتذة "ديجي" تم تمصير عمادة الكلية فاسندت هذه الوظيفة إلى الاساتذة احمد امين بك في اول ابريل ١٩٢٦ وتلاه في عمادة الكلية الدكتور محمد كامل مرسى وغيره من الاساتذة المصريين الاكفاء.

(١) الكتب النجدة لتحاكم الأهلية، ج١، ص ٤٢٥ - ٤٢٥.

(٢) عميد كلية بورجو بفرنسا، وقد تولى إدارة كلية من ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ حتى اول مارس ١٩٢٦.

(٣) تقاسيم انظر: مساهمة مجلس النواب، مطبوعة الجلسة الخامسة والخمسين في ١٣ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٤٩.